Karatay Sosyal Araştırmalar Dergisi, Sayı: 3, 2019 Güz,
ISSN: 2651-4605

AL KARAZ, Alaa Aldeen (2019, Ekim), "İdrac ve Hadisçilere Göre İdracın Sözlük ve Terim Manası Arasındaki İlişki", *Karatay Sosyal Araştırmalar Dergisi*, S 3 : 280-303.
Makale Geliş Tarihi: 09/09/2019
Makale Kabul Tarihi: 15/09/2019

الإدراجُ والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي عند أهل الحديث

علاء الدين الكرز / Alaa Aldeen AL KARAZ*

الملخص:

تناول البحث تعريف الإدراج، وتبيين العلاقة بين معناه اللغوي والاصطلاحي، ووضع تعريف يشمل الإدراج بقسميه؛ لأنَّ مجمل تعريفات العلماء له غير جامعة، وقد أشرتُ إلى شيء من ذلك، وبينت أقسام الإدراج فكان عدد أقسام إدراج المتن ثلاثا وإدراج السند خمسا، وحرصتُ على الدقة في كل قسم من أقسامه مع توضيحه بمثاله الخاص به.

ثم بينتُ دواعي الإدراج وكان معظمها استقرائيا وضحّتُها بالأمثلة، وذكرتُ الطرقَ الموصِلة لمعرفة الإدراج، وحكمه وما يشرع منه وما لا يشرع، والمؤلفات التي جمعت الأحاديث المدرجة بقصدِ تيسير الوقوف عليها ومعرفتها.

وتوصلتُ إلى أن الإدراج علة من علل الحديث لا تعرفُ إلا بالاستقراءِ والمقارنة وجمع الطرق وتتبعها.

الكلمات المفتاحيّة: الإدراج – معنى اللغوي – الحديث.

İdrac ve Hadisçilere Göre İdracın Sözlük ve Terim Manası Arasındaki İlişki

Öz

Çalışmada "idrac"ın tarifi, lügat ve ıstılah manaları arasındaki ilişki ele alınmıştır. Aslında idrac iki kısımda incelenmektedir, çünkü âlimlerin idracla ilgili tariflerinde ortak bir nokta yoktur. Tarafımdan bunlara biraz işaret edilmiş, ayrıca idracın kısımlarına temas edilmiştir. İdracu'l-metn üç kısma ayrılırken, idracu's-sened beşe ayrılmaktadır. Bölümlerin her biri kendine has örneğiyle açıklanarak incelenmeye çalışılmıştır. Ayrıca idracın sebepleri açıklanmış, çoğu tümevarım (kanıta dayalı) ilkesiyle olmak üzere hepsi örneklerle açıklanmıştır. İdracı tanımaya götüren yollardan ve caiz olan ve olmayan hükmünden, tanımını ve manasını kolaylaştırmak amacıyla müdrec hadisleri konu alan eserlerden bahsedilmiştir.

İdracın hadis illetlerinden birisi olduğuna ve bunun ancak tümevarım, mukayese ve tarikleri biraraya getirmek ve incelemekle bilinebileceği kanısına varılmıştır.

Anahtar Kelimler: İdrac- Sözlük Manası- Hadis.

* Dr. Öğr. Gör, KTO Karatay Üniversitesi Arapça Mütercim Tercümanlık Bölümü, Konya, alaa.alkaraz@gmail.com, ORCID, 0000-0003-0475-8911.

The Relationship Between The Dictionary And Term Meaning Of Idrac According To Idrac And Hadith Scholars

Abstract

In the study, the definition of idrac, the relationship between its dictionary and technical meanings of this word have been discussed. In fact, idrac is studied in two parts, because there is no common point in the scholars' description of idrac. These were pointed out a little in this study, and the parts of the idrac have been stated. While İdracu'l-text is divided into three parts, idracu's-sened is divided into five. Each of the chapters is explained with its own example and examined. In addition, the reasons of idrac are explained, all of them are explained with examples, and most of them with induction (evidence based) principle. The ways leading to the recognition of the idrac, and the permissible and non-permissible provisions, the works on the subject of mudrec hadiths in order to facilitate its definition and meaning have been mentioned. It is concluded that Idraq is one of the hadiths and it can only be known by bringing together and studying induction, comparison and tarik.

Key Words: Idrac- Glossary Meaning- Hadith.

المقدمة

الحمد لله الذي اختص هذه الأمة بعلم المصطلح، وسخر له العلماء ومن اصطلح، فتركوا للمسلمين ما يميزون به الأسوأ من الأصلح، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

إنَّ علمَ مصطلح الحديث خصيصةٌ خص الله به هذه الأمة، وأكرمها به من دون غيرها من الأمم؛ وذلك للذبِّ عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتمييز صحيحه من منحوله، ومقبوله من مدخوله. وإنَّ الإدراج نوع من أنواع علوم الحديث المهمة التي يجب على طالب الحديث الاعتناء به والوقوف على ما صنف فيه؛ ليكون على علم منه؛ لأنَّ الجاهل به قد يستدل بلفظ مدرج في الحديث ظناً منه أنه من المرفوع، والأمر على خلاف ذلك فيقع في أخطاء قبيحة، وأوهام شنيعة تتعلق بأحكام الفقه أو غيرها وقد شرفني الله بأن اخترت الإدراج ليكون مضمون هذا البحث؛ لما رأيت في معظم كتب المصطلح أنَّ هذا البحث لم ينل العناية الكاملة من بعض المؤلفين و بخاصة بالنسبة لتقسيماته حتى أن بعضهم أغفل تعريفه، والآخر ذكر تقسيماته من غير تمثيل، وغير ذلك...

وإنَّ الكتب التي بحثت في المدرج كالفصل للوصل المدرج في النقل، وتقريب المنهج بترتيب المدرج ذكرت الأحاديث التي فيها إدراج دون أن تتعرض لدراسته كما فعل المحدثون في كتب المصطلح من تعريف له، وذكر لأقسامه، وأسبابه، فكان لا بد من الجمع بين الأمرين معاً؛ لإزالة الغموض، واللبس لتكمل الصورة واضحة لكل ناظر إليها واقف على معانيها.

خطة البحث:

بدأت البحث بمقدمة ذكرت فيها أهمية البحث، وسبب اختياره، وانتقلت بعد ذلك إلى خطة البحث، وفيها ستة مطالب وزعتها كالتالي:

- المطلب الأول: تعريف الإدراج.
- المطلب الثاني: أنواع الإدراج وأقسامه.
- المطلب الثالث: أسباب وقوع الإدراج.
- المطلب الرابع: طرق الكشف عن الإدراج.
- المطلب الخامس: حكم الإدراج.
- المطلب السادس: المؤلفات في الإدراج.
- **خاتمة.**

واتبعت في هذا البحث: المنهج الاستقرائي المقارن؛ حيث إنني استقرأت ما يتعلق بالإدراج تعريفاً، وأنواعاً، وأقوال العلماء فيه. ومن ثم قارنت حيث رأيت المقارنة مجدية.

وكنت غالباً أذكر المراجع عند بداية المسألة، أو النقطة التي سأبحثها حتى لا يكثر العزو إلى الكتب في الحواشي فيفقد البحث بذلك رونقه.

المطلب الأول: تعريف الإدراج:

الإدراج، لغة: الطي واللف إذ هو مصدر أدرج، والمِدْرَجُ- بضم الميم وفتح الراء -: اسم مفعول من (أدرج)، تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته، وتقول: أدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فِيْه، وتقول: أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فِيْهِ وضمنته إيّاه [1]. قال ابن فارس: ((الدال والراء والجيم أصل واحد يدل على مُضِيٍ الشيء والمِضِيّ في الشيء)) [2]وأدَرَجَ الكتيب في الكتاب: جعله في درجه -أي- في طيه وثنيه [3]،

وأما اصطلاحاً: فيطلق ويراد به عند الْمُحَدِّثِيْنَ ما يعرف - بالمدرج - و هُوَ ما كانت فِيْهِ زيادة ليست مِنْهُ [4] أو هُوَ: زيادة الراوي الصحابي فمن دونه في متن الحديث أو سنده الموهمة أنها منه- لعدم فصلها عن الحديث- وهي ليست منه [5] وقد جاء تعريف الإدراج في الحديث غير جامع عند بعض المحدثين فقد اقتصر تعريفهم عليه من حيث المتن مغفلين الإدراج في السند في نص تعريفهم فكان تعريفهم غير جامع منها ما عرفه الحافظ ابن كثير بقوله: (وهو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسمعها منها مرفوعة في الحديث فيرويها كذلك)[6] والحق أن هذا هو تعريف الإدراج في المتن لا تعريف الإدراج في الحديث؛ لأن فيه إغفال للإدراج في السند لذا قال الحافظ ابن كثير بعد ذلك: (وقد يقع الإدراج في السند)[7] وهذا دليل على أن تعريفه كان غير جامع حيث اختص بالإدراج في المتن.

---

[1] انظر: الصحاح مادة (درج) 313/1، وأساس البلاغة: مادة (درج) 185، وتاج العروس مادة (درج) 555/5, ولسان العرب مادة (درج) 269/2، وتوضيح الأفكار مادة (درج) 50/2.

[2] مقاييس اللغة 275/2.

[3] أساس البلاغة: (مادة (درج) 185.

[4] انظر: الباعث الحثيث:224/1.

[5] انظر: شرح المنظومة البيقونية ص 143, وبحوث في علوم الحديث ونصوصه ص .158

[6] الباعث الحثيث:224/1.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

وجدنا أن معنى الفعل الثلاثي المجرد (دَرَجَ) يدور على أمرين:

1. طيّ الشيء.
2. إدخال الشيء في الشيء.

وكأنَّ المُدْرِج طوى البيان، فَلم يوضّح تفصيل الأمر في الحديث. أو كأنه أدخل الحديث في الحديث، فالاستعمال الاصطلاحي باق على الوضع اللغوي الأول، ولم يخرج إلى المجاز.

المطلب الثاني: أنواع الإدراج وأقسامه:

يتفق الباحثون والكتّاب في مجال علوم الحديث على جعل الإدراج على أنواع. لكنَّ تقسيمهم لهذه الأنواع يختلف زيادة ونقصاً، كما يختلف باعتبار الحيثيات التي ينبني عليها ذلك التقسيم.

وهكذا نجد الحافظ ابن الصَّلاح يصدر كلامه عن الإدراج بقوله: ((وهو أقسام، منها ما أدرج في حديث رسوْل الله ﷺ من كلام بعض رواته بأن يذكر الصَّحَابِيّ أو مَنْ بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويهِ مَنْ بعده موصولاً بالحديث غَيْر فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسوْل الله ﷺ))[1].

فنراه قيّد وقوع الإدراج بكونه عقب الحديث، والحق أن هذا خلاف الواقع، وإذا كان غالب الإدراج أن يقع عقب الحديث، فليس هذا مسوغاً لحصر الإدراج به، فنجد أنه قدْ يقع في أول الحديث كما يقع وسطه وآخره. زدْ على أنه يقع في الإسناد أَيْضاً لا كما يوهم كلام ابن الصَّلاح من انحصاره بالمتن فقطْ. وعلى هذا يدل صنيع الخطيب البغدادي في كتابه "الفصل للوصل المدرج في النقل"[2].

وتأسيساً على ما مضى يمكننا أن نقسم الإدراج من حيثُ مكان وقوعه إلى نوعين:

النوع الأول: الإدراج في المتن.

النوع الثاني: الإدراج في السند.

أولاً- الإدراج في المَتْن:

(وهو أن يدرج الراوي في حديث النبي شيئا من كلام غيره مع إيهام كونه من كلامه صلى الله عليه وسلم) [3]

ويمكن تقسيم هذا النوع باعتبار مكان وقوعه من الْمَتْن إلى ثلاثة أقسام [1]:

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص57.

[2] انظر: التقييد والإيضاح: 127، والنكت على كتاب ابن الصَّلاح811/2.

[3] النكت على كتاب ابن الصَّلاح 811/2.

1. أن يقع الإدراج في أول المتْن.
2. أن يقع الإدراج في وسط المتْن.
3. أن يقع الإدراج في آخر الْمَتْن.

القسم الأول: مدرج أول المتن[2]: وذلك أن يتكلم الراوي بأمر يذهب إليه ثم يحتج عليه بلفظ حديث ثم يقول هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو يعني ما احتج به لا ما احتج عليه فيتوهم السامع أن الجميع مرفوع فمثال ما وقع الإدراج في أول الْمَتْن الحديث الذي رواه الخطيب البغدادي في كتابه " الفصل للوصل المدرج في النقل" [3] من طريق أبي قطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار –فرّقهما– عن شعبة بن الحجاج، عن مُحَمَّد بن زياد، عن أبي هُرَيْرَة عن رَسوْل الله ﷺ : ((**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**)). فقوله: ((**أسبغوا الوضوء**)) مدرج من كلام أبي هُرَيْرَة، نص على هذا الخطيب وغيره فقال: ((وَهِمَ أبو قطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديْث عن شعبة على ما سقناه، وذلك أن قوله: ((**أسبغوا الوضوء**)) كلام أبي هُرَيْرَة، وقوله: ((**ويل للأعقاب من النار**)) كلام النَّبِيّ ﷺ))[4].

وقدْ روى هذا الحديث عن شعبة عامة أصحابه فبينوا أن هذه الزيادة من كلام أبي هُريرة، منهم:

1- آدم بن أبي إياس، عند البخاري[5].
2- عاصم بن علي، عنْد الْخطيْب[6].
3- عيسى بن يونس، عنْد الْخطيْب[7].
4- غندر مُحَمَّد بن جعفر، عند أَحْمَد[8].
5- معاذ بن معاذ، عنْد الخطيْب[9].
6- النضر بن شميل، عند الخطيب [1].

---

[1] انظر: الباعث الحثيث:224/1.

[2] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاح 824/2, والتقييد والإيضاح:125, وتدريب الراوي 311/1 –410, وتوجيه النظر 409/1, والباعث الحثيث:224/1.

[3] 158/1وما بعدها.

[4] الفصل للوصل المدرج في النقل: 159/1.

[5] انظر: صحيح البخاري: كتاب: الوضوء باب: غسل الأعقاب رقم الحديث (165), 53/1.

[6] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 1/ 159.

[7] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 160/1.

[8] انظر: مسند أحمد مسند أبي هريرة رقم الحديث(9293), 409/2 ومن طريقه الخطيب انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 1/ 159.

7- يزيد بن زريع، عند النسائي [2].

وقد رواهُ البخاري[3]من طريق آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن مُحَمَّد بن زياد، عن أبي هُرَيْرَة قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: ((**ويل للأعقاب من النار**)) فهؤلاء من أصحاب شعبة اتفقوا على جعل قوله: ((**أسبغوا الوضوء**)) من كلام أبي هُريرة، في حين أخطأ أبو قطن، وشبابة فأدرجاه في الحديث [4].

وهذا القسم أقل الأقسام وروداً، وَهُوَ قليل جداً، الأمر الَّذِيْ دفع الحافظ ابن حجر لأن يقول: [5] (وفتشت ما جمعه الخطيب في المدرج، ومقدار ما زدت عليه مِنْهُ فَلَمْ أجد لَهُ مثالاً آخر إلا ما جاء في بعض طرق حَدِيْث بسرة الآتي[6] من رواية مُحَمَّد بن د ينار)[7].

القسم الثاني: مدرج وسط المتن[8]: وذلك أن يستنبط الراوي حكما من الحديث قبل أن يتمه أويفسر بعض الألفاظ الغريبة فيه ثم يكمل الحديث فيظن من يسمعه أن هذا الكلام مرفوع في الحديث فيرويه بتمامه

ومثال ما وقع الإدراج في وسطه ما رواه الدَّارَقُطْنِي في " سننه " [9] من طريق عَبْد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان، قالت: سمعْتُ رسُوْل الله ﷺ يقول: ((**مَنْ مَسّ ذَكَرَهُ، أو أنثييه[10] أَوْ رفغه [11] فليتوضأ**)).

---

[1] الفصل للوصل المدرج في النقل: 160/1.

[2] انظر: المجتبى كتاب الطهارة 89 باب إيجاب غسل الرجلين رقم الحديث (110), 77/1.

[3] أخرجه البخاري كتاب الوضوء 29, باب غسل الأعقاب رقم الحديث(165), 73/1.

[4]وقَد وردت هذه الزيادة ((أسبغوا الوضوء)) مرفوعة من حَدِيْث عَبْد الله بن عمرو بن العاص، أخرج حديثه مسلم كتاب: الطهارة, باب: وجوب غسل الرجلين رقم الحديث (241), 214/1, والنسائي كتاب الطهارة 89 باب إيجاب غسل الرجلين رقم الحديث(111), 77/1.

[5] النكت على كتاب ابن الصَّلاَح 824/2.

[6] أخرجه الطبراني في الكبير رقم الحديث (516), 202/24 بلفظ ((من مس رفغيه أو أنثييه فلا يصلي حتى يتوضأ وما ذكر في ذلك المثال وهم فقد تعقب ذلك الشيخ الجزائري فقال: ((وقد توهم بعضهم أنه على هذه الرواية يكون مثالا ثانيا لما وقع فيه الإدراج في الأول وليس كذلك؛ لأن أول الحديث هو(من مس) وآخره فليتوضأ فالإدراج على كل حال إنما وقع في أثناء الحديث)). توجيه النظر 1/ 410.

[7] وهذا يناقض قَوْل السيوطي وَهُوَ يتحدث عن الإدراج في أول الحديث: ((ووقوعه في أولهَ أكثر مِن وسطه؛ لأن الرَّاوِي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل، فيتوهم أن الكل من الحَديث)).تدريب الرَّاوِي 310/1.

[8] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاحِ2/829-832, والتقييد والإيضاح:126, وتدريب الراوي 1/ 410-311, وتوجيه النظر 410/1, والباعث الحثيث:226/1, وشرح المنظومة البيقونية: ص144.

[9] انظر: سنن الدار قطني كتاب الطهارة باب في باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك رقم الحديث 10 - 148/1, وكذا أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل": 343/1.

[10] الأنثيان الخصيتان.المعجم الوسيط 29/1.

[11] الرفغ بالضم والفتح واحد الأرفاغ وهي أصول المغابن الأباط والحوالب وغيرها مما يجتمع فيه الوسخ و العرق. النهاية في غريب الحديث 242/2.

فقدْ أدرج عبد الحميد بن جعفر ذكر ((**الأنثيين والرفغ**)) في الحديث المرفوع، قال الدَّارَقُطْنِيّ: ((والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غيْر مرفوع))[1].

وقال الخطيب البغدادي: ((وذكر الأنثيين والرفغين ليس من كلام رَسُوْل الله ﷺ ، وإنما من قول عروة بن الزبير فأدرجه الرَّاوِي في متن الحدِيْث وَقَدْ بيّن ذَلِكَ حماد بن زيد، وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام)) [2].

فوهم عَبْد الحميد بن جعفر وأدرج كلام عروة في الحديث، في حين اقتصر الثقات من أصحاب هشام على ذكر ((**الذَّكَر**))، ومنهم:

1. أنس بن عياض، عند البيهقي[3].
2. أيوب السختياني، وسيأتي التفصيل في طريقه.
3. سعيد بن عَبْد الرَّحْمَن، عند البيهقي[4].
4. شعيب بن إسحاق، عند الدارقطني[5]، والحاكم [6]، والبيهقي [7].
5. عنبسة بن عَبْد الواحد، عند الْحَاكِم [8]، والبيهقي[9].
6. المنذر بن عَبْد الله، عند الْحَاكِم [10].
7. يزيد بن سنان، عند الدَّارَقُطْنِيّ [11].

فهؤلاء وغيرهم من أصحاب هشام رووه عَنْهُ مقتصرين على ((الذَّكَر)) من غَيْر إدراج للرفغ والأنثيين في المرفوع مِنْهُ.

أما رواية أيوب التي أرجأنا الكلام عنها، فقد روى الحديث عن أيوب يزيد بن زريع، واختلف على يزيد في روايته وأكثر الرُّوَاة عنْه يروونه عَنْهُ، عن أيوب، عن هشام من غَيْر إدراج ومنهم:

1. أَحمد بن عبيد الله العنبري، عند الدَّارَقُطْنِيّ [1].

---

[1] سنن الدَّارقُطْنِيّ 148/1.

[2] الفصل للوصل المدرج في النقل: 1/ 346.

[3] انظر: سنن البيهقي الكبرى, جماع أبواب الحدث, باب الوضوء من مس الذكر رقم الحديث(613), 129/1.

[4] انظر: سنن البيهقي الكبرى, جماع أبواب الحدث باب الوضوء من مس الذكر رقم الحديث (611), 128/1.

[5] انظر: سنن الدارقطني كتاب الطهارة باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك رقم الحديث (1), 146/1.

[6] انظر: المستدرك كتاب الطهارة رقم الحديث (473), 231/1.

[7] انظر:سنن البيهقي الكبرى جماع أبواب الحدث باب الوضوء من مس الذكر رقم الحديث (615), 129/1.

[8] انظر: المستدرك كتاب الطهارة رقم الحديث (476), 232/1.

[9] انظر: سنن البيهقي الكبرى, جماع أبواب الحدث, باب الوضوء من مس الذكر رقم الحديث (614) 129/1.

[10] انظر: المستدرك كتاب الطهارة رقم الحديث (475), 231/1.

[11] انظر: سنن الدارقطني كتاب الطهارة باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك رقم الحديث (3), 147/1.

2. عبيد الله بن عمر القواريري [2].

وقد حكم الخطيب البغدادي على عبد الحميد بن جعفر بتفرده بالإدراج عن هشام بن عروة [3]. واعترض عليه الحافظ العراقي برواية أبي كامل الجحدري [4]وبرواية ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن بسرة بلفظ: ((إذا مس أحدكم ذكره أو أنثييه)) [5].

والذي يبدو أن حكم الخطيب حكم مقيد لا مطلق، والمقيد ذهني إذْ أنه عنى التفرد من طريق يعتد بِهَا، أما هذان الطريقان فلا اعتماد عليهما لما يأتي: أما رواية أبي كامل فقد بينا أنه خالف فيها جمهور الرُّوَاة عن أيوب، فلا يلتفت إليها. وأما رواية ابن جريج فقد حكم الدَّارَقُطْنِيّ، والحافظ ابن حجر عليها بالإدراج أيضاً [6].ما ذكرناه تعلق كما رأينا باستنباط حكم من الحديث أدرج فيه فظن من رواه أنه من الحديث فرواه كذلك وبقي أن نضرب مثالا لما أدرج في وسط السند تفسير اللفظ من الألفاظ الغريبة ومثاله: حديث عقيل، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين في قصة بدء الوحي، وفيه: ((**وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه، وهُو التعبد ...**)) [7] فقوله: ((**وَهُوَ التعبد**)) مدرج من كلام الزهري في الحديث [8]. قال الحافظ في الفتح في قوله وهو التعبد:(هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج)[9].

القسم الثالث: مدرج آخر المتن: [10]وذلك أن يذكر الراوي عقيب روايته للحديث كلاما لنفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بذكر قائله فيلتبس الأمر على من لا يعرف حقيقة الحال فيتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومثاله: ما رَوَاهُ زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن عَبْد الله بن مسعود أن رَسُوْل الله ﷺ علّمه التشهد في الصلاة، فقال: (**قل: التحيات لله.. فذكر**

---

(1) انظر: سنن الدار قطني كتاب الطهارة باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك رقم الحديث (11), 148/1.

(2) ذكره ابن حجر في " نكته على ابن الصلاح " 830/2.

(3) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 345/1.

(4) انظر: شرح التبصرة والتذكرة 404/1.

(5) أخرجه الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" كتاب الطهارة, باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر رقم الحديث (13) 148/1.

(6) انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاح 830/2.

(7) رواه البخاري كتاب بدء الوحي, باب كيف كان بدء الوحي رقم الحديث(3), 3/1 وكتاب التفسير باب تفسير سورة اقرأ رقم الحديث(4670), 1394/4, ومسلم كتاب الإيمان, باب تفسير سورة اقرأ رقم الحديث(160), 139/1.

(8) انظر: النكت على كتاب بن الصلاح 825/2.

(9) فتح الباري 31/1.

(10) انظر: التقييد والإيضاح:125, وتدريب الراوي 308/1 -309, وتوجيه النظر 409/1, والباعث الحثيث:228/1 -229.

الحديث). وفي آخره: ((**أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رَسُوْل الله، فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد**))[1]

فزيادة: ((**فإذا قلت هذا ...**)) إلى نهاية الرواية، مدرجة من قَوْل ابن مسعود، أدرجها زهير بن معاوية في روايته عن الحسن بن الحر، نصَّ على هذا جمع من الحفاظ مِنْهُمْ: الدَّارَقُطْنِيّ [2]، والحاكم [3]، والخطيب البغدادي [4] واستدل الحافظ ابن الصلاح على الإدراج بقوله: ((ومن الدليل عليه أن الثقة الزاهد عَبْد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، رواه عن راويه الحسن بن الحر كذلك، واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث، مع اتفاق كُلّ من روى التشهد عن علقمة – وعن غيره – عن ابن مسعود على ذلك، ورواه شبابة، عن أبي خيثمة ففصله أيضاً))[5].

وهذا كلام مجمل بيانه فيما يأتي:

أولاً: رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن الحسن بن الحر، بسند زهير بن معاوية، وفَصَل نهاية الرواية وبيّن أنها من قول ابن مسعود، أخرجها الدارقطني [6]، والحاكم [7]، والخطيب البغدادي [8].

ثانياً: رَوَاهُ حسين الجعفي وابن عجلان واتفقا على عدم ذكر هذا الكلام في نهاية الرواية. ورواية حسين أخرجها، الدارقطني [9]، والخطيب [10] وغيرهم.

وأما رواية ابن عجلان فأخرجها أيضا الدارقطني [11]، والخطيب[12].

ثالثاً: إن الرُّوَاة عن زهير بن معاوية اختلفوا عليه في رواية هذا الحديث، فرواه.

1. عاصم بن علي وروايته عند الحاكم[13].

---

[1] رواه من هذا الطريق: أبو داود في كتاب: الصلاة 182,باب التشهد رقم الحديث (970), 254/1، والدارقطني كتاب الصلاة, باب صفة الجلوس للتشهد وبين السجدتين) رقم الحديث(12), 353/1.

[2] انظر: سنن الدارقطني 353/1

[3] انظر: معرفة علوم الحديث: ص39.

[4] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل:1/ 104.

[5] مقدمة ابن الصلاح:ص56.

[6] أخرجها الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" كتاب الصلاة, باب صفة التشهد ووجوبه, رقم الحديث (12) 353/1.

[7] انظر: معرفة علوم الحديث: 39-40.

[8] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل:1/ 108-109.

[9] أخرجها الدَّارَقُطْنِيّ في " سننه "كتاب الصلاة باب صفة التشهد ووجوبه رقم الحديث (10) 353/1.

[10] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 110/1.

[11]أخرجها الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" كتاب الصلاة, باب صفة التشهد ووجوبه رقم الحديث(11) 353/1.

[12] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 110/1

2. عَبْد الله بن مُحَمَّد النفيلي وروايته عند أبي داود [1].

ورواه شبابة بن سوار، عَنْهُ – أعني: زهير بن معاوية – ففصله وبين أنه من قَوْل عَبْد الله بن مسعود، وروايته عند: الدَّارَقُطْنِيّ [2]، والخطيب [3].

وهذا النوع من الإدراج هو الغالب من حيث وقوعه في متون الأحاديث [4].

وكان لهذه اللفظة المدرجة أثر في اختلاف الفقهاء فقد جعلت بعض الفقهاء يذهبون إلى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة [5]

قال الخطابي (قد اختلفوا في هذا الكلام هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول ابن مسعود فإن صح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففيه دلالة على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة) [6].

وقال المرغيناني في بيان فرائض الصلاة: (والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد لقول النبي لابن مسعود حين علمه التشهد إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك على التمام بالفعل قرأ أو لم يقرأ) [7].

ثانياً– الإدراج في السند:

تعريف مدرج الإسناد: ما زيد في سند الحديث من بعض الرواة– لسبب ما –مما ليس فيه فيحسبه من يسمعه أنه منه فيرويه كذلك[8] و يمكن أن نجعل هذا النوع على خمسة أقسام [9]:

القسم الأول [10]:

أن يَكُوْن الْمَتْن مختلف الإسناد بالنسبة إلى أفراد رواته، فيرويه راوٍ واحد عَنْهُمْ، فيحمل بعض رواياتهم على بعض ولا يميز بينها.

---

[1] انظر: سنن أبي داود كتاب الصلاة 182 باب التشهد رقم الحديث (970) 254/1.

[2] أخرجها الدَّارَقُطْنِيّ في " سننه "كتاب الصلاة, باب صفة التشهد ووجوبه (12), 353/1.

[3] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل:1/ 108.

[4] انظر: شرح التبصرة والتذكرة 249/1.

[5] وهم الحنفية وكان لها أثر آخر هو أن الحنفية احتجوا بها على عدم فرضية السلام. انظر:شرح فتح القدير 245/1

[6] معالم السنن 450/1.

[7] الهداية شرح البداية 46/1.

[8] انظر: مقدمة ابن الصلاح ص 75, وتبعه على ذلك النووي في الإرشاد ص105.

[9] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاحِ 832/2, ونُزهة النظر: ص93.

[10] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 2/ 820, والنكت على كتاب ابن الصَّلاَح 832/2, والتقييد والإيضاح 127, وتدريب الراوي 314/1 – 415, وتوجيه النظر, 413/1, والباعث الحثيث:231/1.

ومثاله: ما رواهُ عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي، عن سفيان الثوري، عن منصوربن المعتمر والأعمش وواصل الأحدب، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، قلتُ: ((**يا رَسُوْل الله أي الذنب أعظم ؟ ... الحديث**))[1].

فقد أدرج عبْد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير في هذا السند، إِذْ إن منصوراً والأعمش يرويانه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، أما واصل فيرويه عن أبي وائل، عن ابن مسعود لا يذكر فِيْهِ عمرو بن شرحبيل.وقدْ رواه عن واصل بن حيان الأسديّ الأحدب جماعة من الرُّواة منهم:

1. سعيد بن مسروق: عند الخطيب [2].
2. شعبة بن الحجاج وروايته عند الترمذي [3]، والخطيب [4].
3. مالك بن مِغْوَل: عند: النسائي في " الكبرى " [5]، والخطيب[6]،
4. مهدي بن ميمون: عند: أحمد [7]، والخطيب [8].

فلم يذكروا في روايتهم عن واصل عمرو بن شرحبيل، وإنما عمرو مذكور في رواية منصور والأعمش. وَقَدْ بيّن الإسنادين يحيى بن سعيد القطان في روايته، فأخرج: البخاري [9]، والخطيب [10]، من طرق عن يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، قال: حَدَّثَنَا منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة، عن عَبْد الله. قال سفيان: وحدثني واصل، عن أبي وائل، عن عَبْد الله، بِهِ [11].

قال الدَّارَقُطْنِيّ: ((قال لنا أبو بكر النيسابوري: هكذا رَوَاهُ يحيى، وَلَمْ يذكر في حَدِيْث واصل عمرو بن شرحبيل ورواه عَبْد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كَثِيْر فجمعا بَيْنَ واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن

---

[1] رواية عبد الرحمن بن مهدي عند الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الفرقان رقم الحديث (3182) وأحمد في مسنده مسند عبد الله بن مسعود 434/1 رقم 4132، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ص485، ورواية محمَّد بن كثير عنْد الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل: ص485.

[2] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 823/2.

[3] رواه الترمذي في سننه, كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الفرقان رقم الحديث(3183).

[4] في الفصل للوصل المدرج في النقل: 823/2

[5] كتاب الرجم باب تعظيم الزنا تأويل قوله الله جل وثناؤه والذين لا يدعون مع الله إلها آخر رقم الحديث (7125) 266/4.

[6] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 823/2

[7] انظر: مسند أحمد مسند عبد الله بن مسعود رقم الحديث (4411), 462/1.

[8] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 823/2

[9] صحيح البخاري كتاب الحدود, باب إثم الزناة رقم الحديث (**6426**), 2497/6.

[10] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 823/2

[11] انظر: علل الدَّارَقُطْنِيّ 220/5-223, والفصل للوصل المدرج في النقل: 823/2 وما بعدها.

عَمْرو بن شرحبيل، عن عَبْد الله، فيشبه أن يَكُوْن الثوري جمع بَيْنَ الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي ولابن كثير فجعل إسنادهم واحداً، وَلَمْ يذكر بينهم خلافاً، وحمل حَدِيْث واصل على حَدِيْث الأعمش ومنصور, وفصله يحيى بن سعيد فجعل حَدِيْث واصل عن أبي وائل، عن عَبْد الله –وَهُوَ الصواب–؛ لأن شعبة ومهدي بن ميمون روياه عن واصل، عن أبي وائل، عن عَبْد الله كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى، عن الثوري، عَنْهُ، والله أعلم))[1].

القسم الثاني: [2]

أن يكون متن الحديث عند الرَّاوي بإسناد إلا طرفاً منْهُ فإنه عنده بإسناد آخر، فيدرجه من رَوَاهُ عَنْهُ على الإسناد الأول ويسوق المتن تاماً، ولا يذكر الإسناد الثاني.

مثاله: ما رَوَاهُ أبو داود من رواية زائدة بن نشيط وشريك بن عبد الله، والنسائي من رواية سفيان بن عيينة،كلهم عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر– وذكر حَدِيْث صفة صلاة النَّبِيّ ﷺ – وفي آخره: ((**ثُمَّ جئتهم بَعْدَ ذَلِكَ في زمان فِيْهِ برد شديد فرأيتهم يحركون أيديهم من تحت الثياب**))[3].

فقوله: ((ثُمَّ جئتهم بَعْدَ ذَلِكَ...)) من رواية عاصم بن كليب، عن عَبْد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر، وممن رواهُ على هذه الشاكلة فميز بَيْنَ جزأي المتن:

1. زهير بن معاوية: وروايته عند: أحمد[4]، والخطيب[5].
2. شجاع بن الوليد: عند الخطيب [6].

قال الحافظ موسى بن هارون الحمال: ((وذلك – يعني رواية سفيان وزائدة – عندنا وَهم، وإنما أدرج عليه، وَهُوَ من رواية عاصم، عن عَبْد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل، هكذا رَوَاهُ مبيناً زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد، فميزا قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب وفصلاها من الحديث وذكرا إسنادهما كَمَا ذكرنا)).

---

[1] العلل 223/5.

[2] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 1/ 425–440, والنكت على كتاب ابن الصَّلاحِ832/2, والتقييد والإيضاح:126, وتدريب الراوي 314/1 – 415, وتوجيه النظر 412/1, والباعث الحثيث:233/1.

[3] أبو داود في كتاب الصلاة 116 باب رفع اليدين في الصلاة رقم الحديث(727– 728), 193/1. والنسائي في كتاب التطبيق 97 باب وضع اليدين عند الجلوس للتشهد الأول رقم الحديث(1159), 236/2. أما رواية زائدة فأخرجها: أبو داود في كتاب الصلاة باب رفع اليدين في الصلاة رقم الحديث(727), 1/ 193, والطبراني في الكبير, باب كليب بن شهاب أبو عاصم الجرمي عن وائل بن حجر رقم الحديث (82), 22/ 35، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل: 425/1.

[4] انظر: مسند أحمد مسند وائل بن حجر رقم الحديث (18896), 318/4–319.

[5] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 1/ 428.

[6] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: 429/1 ومما يقوي الحكم بالإدراج في إسناد هذا الحديث أن أحد عشر راوياً وهم: سفيان الثوري، وشعبة, وأبو الأحوص, وأبو عوانة, وخالد بن عَبْد الله، وصالح بن عمر, وعبد الواحد بن زياد, وجرير بن عَبْد الحميد, وبشر بن المفضل, وعبيدة بن حميد , وعبد العزيز بن مُسْلِم, رووا هذا الحديث عن عاصم ولم يتطرقوا إلى ذكر هذا الإدراج ساق رواياتهم الخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل ": 429/1 وما بعدها.

ثُمَّ قال: ((وهذه رواية مضبوطة، اتفق عليه زهير وشجاع بن الوليد، وهما أثبت لَهُ رواية ممن روى (رفع الأيدي من تحت الثياب) عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل))[1].

القسم الثالث: [2]

أن يَكُوْن المتنان مختلفي الإسناد، فيدرج بعض الرُّوَاة شَيْئاً من أحدهما في الآخر ولا يَكُوْن ذَلِكَ الشيء من رواية ذَلِكَ الرَّاوِي [3].

مثاله: ما رَوَاهُ أبو مُحَمَّد سعيد بن أبي مريم الحكم بن مُحَمَّد المصري، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، أن رَسُوْل الله ﷺ قال: ((**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا، وكونوا عباد الله إخواناً ... الحديث**))، رَوَاهُ من هذه الطريق: الخطيب [4]، وابن عَبْد البر [5].

قال الحافظ حمزة بن مُحَمَّد الكناني: ((لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث عن مالك: ((**ولا تنافسوا**)) غير سعيد بن أبي مريم))[6].

فسعيد أدرج لفظ: ((**ولا تنافسوا**)) من متن حَدِيْث آخر، رَوَاهُ مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَة مرفوعاً: ((**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا**[7]، **ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا**)) [8]. فظهر أن الحديثين اختلطا على سعيد بن أبي مريم فأدرج من متن الثاني لفظاً في الْمَتْن الأول بإسناد الأول[9].

---

[1] نكت الزركشي 247/2-248.

[2] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاح832/2 , والتبصرة والتذكرة 256/1-257, والتقييد والإيضاح:126, وتدريب الراوي 312/1 - 413, وتوجيه النظر 413/1, والباعث الحثيث:233/1-233.

[3] النكت على كتاب ابن الصَّلاح832/2.

[4] الفصل للوصل المدرج في النقل: 742/2.

[5] انظر: التمهيد 116/6.

[6] المصدر السابق 116/6.

[7] ولا تحسسو أي لا تبحثو عن عيوب الناس ولا تتبعوها فتح الباري لابن حجر 592/10

[8] أخرجه البخاري كتاب الأدب باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن, رقم الحديث (5719), 5/ 3225 من طريق عبد الله بن يوسف عن مالك إلا إن لفظة (ولاتنافسوا)لم ترد في رواية البخاري للحديث.

[9] انظر: شرح السيوطي على ألفية العراقي: 312-313. لكن في الحقيقة هذا إدراج في الإسناد والمتن.

القسم الرابع: [1]

أن يَكُوْن الْمَتْن عند راوٍ إلا طرفاً مِنْهُ، فإنه لَمْ يسمعه من شيخه فِيْهِ، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرج الرُّوَاة الجزء من الحديث من غَيْر تفصيل [2].

مثاله: الحديث الَّذِيْ رَوَاهُ إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، عن حميد الطويل، عن أنس في قصة العرنيين، وأن رَسُوْل الله ﷺ قال لَهُمْ: ((**لَوْ خرجتم إلى إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها**))[3]

فلفظه: ((وأبوالها)) لَمْ يسمعها حميد من أنس مباشرة، وإنما سمعها من قتادة، عن أنس، فأدرجها إسماعيل في الْمَتْن الأول بإسناد الحديث الأول من غَيْر تفصيل، قال الحافظ الخطيب البغدادي: ((هكذا رَوَى إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري جميع هذا الحديث عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، وفيه لفظة واحدة لَمْ يسمعها حميد عن أنس، وإنما رواها عن قتادة عن أنس، وَهِيَ قوله: ((وأبوالها))[4].

وَقَدْ رَوَى هذا الحديث على الصواب ففصل رواية قتادة عدة رواة من أصحاب حميد، مِنْهُمْ:

1. ابن أَبِي عدي: عند: أَحْمَد [5]، والنسائي [6]، والخطيب [7].
2. خالد بن الحارث: عند النسائي [8].
3. عَبْد الله بن بكر السهمي: عند الخطيب [9].
4. مروان بن معاوية الفزاري: عند الخطيب [10].

قال الحافظ ابن حجر: ((كلهم يقول فيه: ((فشربتم من ألبانها)) قال حميد: قال قتادة، عن أنس – رضي الله تَعَالَى عَنْهُ –: ((وأبوالها)) فرواية إسماعيل على هذا فِيْهَا إدراج وتسوية))[11].

---

[1] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 611/2- 615, والنكت على كتاب ابن الصَّلاح 834/2 - 835, وتوجيه النظر 412/1.

[2] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاح834/2 والفرق بينه وبين النوع الثاني أن الطرف المدرج في النوع الثاني هو عن شيخ مغاير لشيخه في بقية الْمتن، وهنا فإن شيخه في كليهما واحد.

[3] أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدماء باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد عن أنس رقم الحديث (4029), 97/7.

[4] الفصل للوصل المدرج في النقل 612/2.

[5] انظر: مسند أحمد مسند أنس رقم الحديث (12061), 107/3.

[6] أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدماء, باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد عن أنس رقم الحديث (4029) و(4031), 96/7.

[7] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 614/2.

[8] أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدماء باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد عن أنس 96/7 رقم(4030)

[9] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 613/2.

[10] انظر: المصدر السابق 612/2-613.

[11] النكت على كتاب ابن الصَّلاح 835/2.

وأصرح الروايات في هذا رواية أبي عوانة من طريق يزيد بن هارون))، عن حميد، وفيه: ((قال حميد: قال قتادة: ((وابوالها))، لَمْ أسمعه أنا من أنس)) [1].

هكذا مثّل الخطيب البغدادي [2] وابن حجر [3] لهذا النوع بهذا المثل

القسم الخامس: [4]

أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق المحدّث إسناده فَقَطْ من غَيْر أن يذكر الْمَتْن، ثُمَّ يقطعه قاطع فيذكر كلاماً فيظن بعض من سمعه أن ذَلِكَ الكلام هُوَ متن ذلك الإسناد [5].ومثاله الحديث الَّذِيْ رَوَاهُ ثابت بن موسى الزاهد، عن شريك القاضي، عن الأعمش، عن أَبِي سفيان عن جابر بن عبد الله. مرفوعاً: ((من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)) [6].

قال الْحَاكِم: ((هذا ثابت بن موسى الزاهد دخل على شريك بن عَبْد الله القاضي والمستملي بَيْنَ يديه، وشريك يقول: حَدَّثَنَا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رَسُوْل الله ﷺ وَلَمْ يذكر الْمَتْن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار. وإنما أراد بِذَلِكَ ثابت بن موسى لزهده وورعه، فظن ثابت بن موسى أنه رَوَى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت بن موسى يحدّث بِهِ عن شريك، عن الأعمش، عن أَبِي سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك))[7].

قال الحافظ العراقي: ((فعلى هذا هُو من أقسام المدرج)) [8].

المطلب الثالث: أسباب وقوع الإدراج

إن الباعث للراوي على الإدراج يختلف من شخص لآخر، ومن حَدِيْث إلى حَدِيْث غيره، ما بَيْنَ بيان لتفسير كلمة، أَوْ استنباط لحكم، أَوْ قلة ضبط.

---

[1] إتحاف المهرة 606/1.

[2] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 612/2.

[3] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاح 834/2-835.

[4] انظر: النكت على كتاب ابن الصَّلاح834/2 -835 والباعث الحثيث:234/1-235.

[5] جعله بعضهم مثالاً لما وضع في الحديث من غَيْر قصد من واضعه, وَهُوَ بنوع المدرج أليق. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: 58, وشرح التبصرة والتذكرة 278/1, ونكت ابن حجر 835/2.

[6] رواه ابن ماجه كتاب الصلاة 174 باب ما جاء في قيام الليل رقم الحديث (1333) 422/1.

[7] المدخل إلى الإكليل: 106.

[8] شرح التبصرة والتذكرة 278/1.

ويمكننا أن نجمل سبب وقوع الإدراج فِيْمَا يأتِي[1]:

1- أن يريد الرَّاوِي تفسير بعض الألفاظ الغريبة الواردة في متن الحديث، فيحملها عَنْهُ بعض الرُّوَاة من غَيْر تفصيل لتفسير تِلْكَ الألفاظ.

مثاله: حَدِيْث عقيل، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين في قصة بدء الوحي، وفيه: ((**وَكَانَ يخلو بغار حراء فيتحنث فِيْهِ، وَهُوَ التعبد ...**))[2].فقوله: ((**وَهُوَ التعبد**)) مدرج من كلام الزهري في الحديث [3].

2-أن يقصد الرَّاوِي إثبات حكم ويستدل عليه بالحديث المرفوع.

ومثاله ما ورد [4] في حَدِيْث أَبِي هُرَيْرَة رضي الله عنه: ((**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**)).

3- أن يريد الرَّاوِي بيان حكم يُستَنبطُ من كلام النَّبِيّ ﷺ .

ومثاله ما تقدم في حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنْها: ((مَنْ مس ذكره أو رفغه أو أنثييه فليتوضأ)).

قال السيوطي: ((فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذَلِكَ، فظن بعض الرُّوَاة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجاً فِيْهِ، وفهم الآخرون الحال ففصلوا))[5].

4- اختصار الحديث من بعض الرواة، والرواية بالمعنى.

5- الخطأ الناشئ عن عدم ضبط الرَّاوِي لمروياته.

المطلب الرابع: طرق الكشف عن الإدراج:

لم يكن النقد الحديثي في وقت من أوقاته عبارة عن إلقاء للكلام على عواهنه، بل هو أمر في غاية العسر، تحكمه القرائن وتقويه المرجحات وتسنده أقوال أئمة هذا الشأن.

ولا ريب أن الكشف عن الحديث المعل بأية علة كانت يفتقر إلى اطلاع واسع وخبرة بالرجال ودراية بأقوال النقاد وملاحظة مواضع كلامهم، ومن هنا كَانَ الحكم على حَدِيْث ما بالإدراج شَيْئاً ليس بالهين.

---

[1] انظر: فتح المغيث282/1, وتدريب الرَّاوِي 311/1-312, ومنهج النقد 442.

[2] قد سبق تخريجه.

[3] انظر: النكت على كتاب بن الصلاح 825/2 وقد سبق تخريجه الحديث.

[4] قد سبق تخريجه.

[5] تدريب الرَّاوي 311/1-312.

لذا نجد الإمام ابن دقيق العيد يضعف الحكم بالإدراج على الحديث إذا كان اللفظ المدرج في أثناء متن الحديث، ويضعف أكثر إذا كَانَ قَبْلَ اللفظ المرفوع، أو معطوفاً عليه بواو العطف [1].ويعلل هذا الضعف بقوله: ((لما فِيْهِ من اتصال هَذِهِ اللفظة بالعامل الَّذِيْ هُوَ من لفظ الرسول ﷺ)) [2].

والحق أنه إذا قامت قرائن ومرجحات تقوي في نفس الناقد الحكم على تلك اللفظة بالإدراج فلا مانع من ذلك، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: ((وفي الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذَلِكَ, فسواء كَانَ في الأول أو الوسط أَو الآخر, فإن سبب ذَلِكَ الاختصار من بعض الرُّوَاة بحذف أداة التفسير أَو التفصيل, فيجيء مَن بعده فيرويه مدمجاً من غَيْر تفصيل فيقع ذَلِكَ))[3].

وَقَد وضع العلماء جملة من القواعد الَّتِيْ يعرف بِهَا كون الحديث مدرجاً، يمكننا حصرها فِيْمَا يأتي [4]:

1. أن يَكُوْن لفظه مِمَّا تستحيل إضافته إلى النَّبِيّ ﷺ .

مثاله: حَدِيْث، أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال:قال رَسُوْل الله ﷺ : ((**للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**)) [5].

فقوله: ((والذي نفسي بيده ... الخ الحديث))، مِمَّا تستحيل نسبته إلى النَّبِيّ ﷺ إِذْ لا يجوز في حقه أن يتمنى الرِّق، وأيضاً لَمْ تكن لَهُ أم يبرها، ولما فتشنا وجدناه مدرجاً من كلام أبي هُرَيْرَة.

فقد أخرجه البخاري [6] عن بشر بن محمد، عن عَبْد الله بن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن أبي هُرَيْرَة، بِهِ. فأدرج كلام أبي هُرَيْرَة في المرفوع، وقد فصل القدر المدرج عن ابن المبارك رواة منهم:

1. عبدان المروزي: عند البيهقي [7].
2. حبان بن موسى المروزي: عند الخطيب [8].

---

(1) انظر: الاقتراح: 224-225.

(2) المصدر السابق.

(3) النكت على كتاب ابن الصَّلاح 2/828-829.

(4) انظر: المصدر السابق 2/ 812- 818 - 836, ومنهج النقد ص442-443.

(5) أسنده هكذا الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل 1/165-166.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: العتق, باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده رقم (2410), 2/900
قال الحافظ (وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة). فتح الباري 5/217
ولا مطعن على الإمام البخاري في سوق هذه الزيادة لأن ظاهر الحديث ومنطق العقل يبعدانها عن الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(7) انظر: سنن البيهقي الكبرى جماع أبواب النفقة على الأقارب, باب فضل المملوك إذا نصح رقم الحديث (15587), 8/12

(8) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 1/166.

فظهر أن هذا الجزء من الْمَتْن مدرج في حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ من كلام أبي هُرَيْرَة، قال الخطيب: ((وقول النَّبِيّ ﷺ هُوَ: ((**للعبد الصالح أجران**)) فَقَطْ، وما بَعْدَ ذَلِكَ إنما هُوَ كلام أبي هُرَيْرَة))[1].

2. أن يرد التصريح من الصَّحابيّ بأنه لَمْ يسْمع تلك الجملة من النَّبيّ ﷺ .

مثاله: ما رواه أحمد بن عَبْد الجبار العطاردي، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عَبْد الله بن مسعود، عن النَّبِيّ ﷺ : ((**من مات وَهُوَ لا يشرك بالله شَيْئاً دخل الجنة، ومن مات وَهُوَ يشرك بالله شَيْئاً دخل النار**))[2].

فأحمد بن عَبْد الجبار وهم في هذا الحديث، فأدرج الجملة الثانية في المرفوع من الحديث وهو الجملة الأولى، قال الخطيب:

((فإن العطاردي في روايته جعله كله كلام النَّبِيّ ﷺ وليس كذلك، وإنما الفصل في ذكر من مات مشركاً قَوْل رَسُوْل الله ﷺ ، والفصل الثاني في ذكر من مات غَيْر مشرك قَوْل عَبْد الله بن مسعود)) [3].

وَقَدْ رَوَاهُ جمع من الرُّوَاة عن أبي بكر بن عياش وميزوا بَيْنَ الفصلين، منهم: الأسود بن عامرعند: أحمد [4]، ومن طريقه الخطيب[5].ولفظ الحديث كَمَا رَوَاهُ أحمد [6] من طريق أسود بن عامر: قال عَبْد الله: سَمِعْتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: ((**من جعل لله نداً جعله الله في النار**))، وقال: وأخرى أقولها لَمْ أسمعها مِنْهُ: من مات لا يجعل لله نداً أدخله الله الجنة.

3-أن يكشف أحد الحفاظ المتقنين أو الأئمة المطلعين أمر الحديث مبينين أصل الحديث مما أدرج فيه ومثاله: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه معمر بن راشد عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة[7] **قال ابن أبي حاتم : ((أبي الذي عندي أن كلام النبي ﷺ هذا القدر إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم قط ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر فإذا قسم ووقعت الحدود** فلا شفعة **والله أعلم قلت له بما استدللت على ما تقول قال لأنا وجدنا في الحديث إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم تم المعنى فإذا وقعت الحدود فهو كلام مستقبل ولوكان الكلام الأخير عن النبي ﷺ**

---

[1] المصدر السابق.

[2] رواه من هذا الطريق الخطيب في " الفصل للوصل المدرج في النقل " 219/1

[3] الفصل للوصل المدرج في النقل 218/1-219

[4] مسند أحمد مسند ابن مسعود رقم (3811), 402/1

[5] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل 219/1

[6] مسد أحمد مسند ابن مسعود رقم (3811), 402/1

[7] أخرجه مالك في الموطأ كتاب الشفعة, باب ما تقع فيه الشفعة رقم (1395), 713/2.

كان يقول إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم وقال اذا وقعت الحدود فلما لم نجد ذكر الحكاية عن النبي ﷺ في الكلام الأخير استدللنا أن استقبال الكلام الأخير من جابر لأنه هو الراوي عن رسول الله ﷺ هذا الحديث...))[1]

4- أن يرد الحديث من رواية أخرى خالية من هذا الإدراج فيعلم من هذه الرواية الثانية أن هذا القدر هو المدرج كما في حديث عبد الله بن مسعود في التشهد [2] فإن شبابة بن سوار روى قوله

(إذا قلت هذا...) على حدة و فصل بينه وبين الكلام الذي قبله وبّين أنه من قول ابن مسعود.

المطلب الخامس: حكم الإدراج: [3]

المدرج في الحديث يدل على قلة ضبط الراوي لأنه يخالف بفعله هذا الثقات ويدخل في الحديث ماليس منه ولكن حكمه يتفاوت من حالة إلى أخرى:

- فإن كان لتفسير لفظة غريبة في الحديث -كحديث التحنث- فهذا يتسامح به ولا يظهر التحريم في مثله لا سيما في المتفق عليه مما فعله الزهري، وغيره من الأئمة والأولى أن يبين الراوي أنه ليس من الحديث

قال الحافظ ابن حجر: ((وفي الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك، فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرُّوَاة بحذف أداة التفسير أو التفصيل, فيجيء مَن بعده فيرويه مدمجاً من غَيْر تفصيل فيقع ذلك ثم ذكر عن الإمام أحمد أنه قال:كان وكيع يقول في الحديث: يعني كذا وكذا وربما حذف يعني وذكر التفسير في الحديث وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيرا وربما أسقط أداة التفسير فكان بعض أقرانه ربما يقول له أفصل كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم))[4].

- وإن وقع خطأ أو سهو اً من غير تعمد فلا حرج على المخطأ فيه إلا أن يكثر خطؤه فيكون الراوي بذلك مجروحاً في ضبطه وإتقانه.

- أما إن وقع عن تعمد فهو حرام على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه لأن فيه إيهاماً وتلبيساً وتدليساً من عزو القول إلى غير قائله

---

[1] علل الحديث 1/ 478.

[2] تقدم تخريج هذا الحديث.

[3] التقييد والإيضاح: 127, وتدريب الراوي 315/1 -316, وتوجيه النظر 411/1, والباعث الحثيث:236/1, والإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح ص220.

[4] النكت على كتاب ابن الصَّلاح 829/2.

جاء في تدريب الراوي نقلاً عن عبد الكريم بن السمعاني، وغيره من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين[1].

المطلب السادس: المؤلفات في الإدراج:

لقد جمعت الأحاديث المدرجة في تأليف خاص مما سهل من معرفتها، والإطلاع عليها وأهم المصنفات في المدرج هي:

1- الفصل للوصل المدرج في النقل: للخطيب البغدادي وهو أول من ألف في المدرج فيما أعلم قال الحافظ ابن الصلاح: (وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب البغدادي في كتابه الموسوم بالفصل للوصل المدرج في النقل فشفى وكفى)[2] وقد احتوى كتاب الخطيب على مائة وأحد عشر حديثاً.

2- تقريب المنهج بترتيب المدرج: للحافظ ابن حجر العسقلاني عمد الحافظ ابن حجر إلى كتاب الخطيب فرتبه على الأبواب، ثم اختصر أسانيده، ثم استدرك عليه ما فاته من الأحاديث المدرجة وبلغت قدره مرتين أو أكثر [3]وهو مفقود فيما أعلم.

3- المدرج إلى المدرج: للسيوطي الذي لخص فيه تقريب المنهج بترتيب المدرج للحافظ ابن حجر العسقلاني فحذف فيه أسانيد الحديث[4] واكتفى بعزوها إلى مخرجيها مع بيان الزيادة المدرجة ومن أدرجها واقتصر فيه على المدرج في المتن ولم يذكر مدرج الإسناد وإن كان الأصل الذي لخص منه تعرض لإدراج الإسناد إلا أنه رأى أن الحاجة إلى هذه أشد من ذلك ولذلك اقتصر عليه وزاد عليه زيادات جعلها عوضا عما حذفه من المدرج في الإسناد[5].

4- تسهيل المدرج إلى المدرج: للغماري رتب فيه كتاب المدرج إلى المدرج للسيوطي إلى أسماء وكنى وزاد عليه زيادات لم يذكرها السيوطي.

وفي ختام هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

- إن الإدراج علة من علل الحديث إلا أنه لم يكن ليعرف الإدراج لولا الاستقراء والمقارنة وتتبع الطرق وجمعها.

---

[1] قال النووي (وكله حرام) تدريب الراوي 315/1 أرى أن كلامه فيه نظر لأنه قد ثبت الإدراج من كلام أئمة في تفسير الألفاظ الغريبة كالزهري والله أعلم.

[2] مقدمة ابن الصلاح: ص89.

[3] فتح المغيث 1/ 247, وتدريب الرَّاوِي 274/1.

[4] قال محقق كتاب النكت على ابن الصلاح: (وقد لخصه السيوطي بحذف أسانيده وليته لم يفعل ذلك) تقدمة النكت على ابن الصلاح 811/2.

[5] انظر: تقدمة تسهيل المدرج إلى المدرج: 11-12.

- نفاسة كتاب الخطيب، وما حواه من المتون، والأسانيد، وبيان عللها الذي لا يوجد عند غيره، أو هو مفرق في عدة كتب عند من سبقه، ولم يسبق الخطيب إلى التأليف في هذا الموضوع ثم إن الخطيب البغدادي لم يكن مجرد ناقل بل كان ينتقد ويحلل ويستنبط رحمه الله.

وأخيراً، أسأله سبحانه أن ينال هذا العمل قبولاً عنده، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

فهرس المصادر والمراجع:

– ابن الأثير المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، ط1–1383هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية.

– ابن الحجاج مسلم: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

– ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ط1– 1984م، تحقيق: د. مصطفى البغا، مطبعة الصباح، دمشق.

– ابن انس مالك: الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.

– ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1– 1984 م، تحقيق، د. ربيع بن هادي عمير الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

– ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط1– 1997 م، تحقيق الشيخ ابن باز، وترقيم: محمد بزار عبد الباقي، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق.

– ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (شرح النخبة)، ط3–2000 م، تحقيق: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق.

– ابن حنبل أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

– ابن عبد البر: التمهيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب – 1387هـ.

– ابن فارس أحمد: معجم مقاييس اللغة – 2002م، تحقيق عبد السلام محمد هاون، اتحاد الكتاب العرب.

– ابن ماجه: سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

– ابن منظور: لسان العرب، ط1– 1995م، تصحيح إحياء التراث العربي، أحمد محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبدي، دار بيروت.

– أبو داود: سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

– البخاري محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، ط3، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة–1987م.

– البغا مصطفى: بحوث في علوم الحديث وتصوصه، ط 2، منشورات جامعة دمشق–1997م.

– البيقوني محمد بن محمد: شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، ط5، جمع وترتيب عبد الله سراح الدين– 1398هـ.

– البيهقي: السنن الكبرى، تحقيق عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة –1414هـ.

– الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ود.مصطفى الذهبي، دار إحياء التراث، بيروت.

– الجزائري طاهر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، ط11، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب–1995م.

– الجواهري إسماعيل بن حماد: الصحاح،ط4، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين القاهرة–1990م.

– الحاكم: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ط1– 2001م، تحقيق معتز عبد اللطيف الخطيب، دار الفيحاء.

– الحاكم: معرفة علوم الحديث، ط3– 1997هـ، حققه: السيد معصم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت.

– الخطيب البغدادي: الفصل للوصل المدرج في النقل، ط1–1997م، تحقيق محمد الزهراني، دار الهجرة للنشر.

– الدارقطني علي بن عمر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

– الدارقطني علي بن عمر: سنن الدارقطني، ط1، تعليق: مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية بيروت–1996 م.

– الرازي عبد الرحمن بن محمد: علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت– 1405 هـ.

– الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت–1969م.

– الزركشي محمد بن جمال الدين: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض– 1998م، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.

– الزمخشري محمود بن عمر: أساس البلاغة معجم في اللغة والبلاغة، ط1،مكتبة البنان–1996م.

– السخاوي محمد بن عبد الحق: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة، الدار السلفية، القاهرة.

– السيواسي محمد بن عبد الواحد: شرح فتح القدير وبهامشه شرح العناية على الهداية للبابرتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط1، تحقيق: د بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت– 2005 م.

– السيوطي: شرح السيوطي على ألفية العراقي، تحقيق عبد الله الدرويش، مكتبة الفارابي– 1998م.

– الصنعاني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ط1، تحقيق: محمد يحيى الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت–1366هـ.

– الطبراني: المعجم الكبير، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار احياء التراث العربي، بيروت.

– العراقي عبد الرحيم بن الحسين: التبصرة و التذكرة، ويليه الأنصاري زكريا ،فتح الباقي على ألفية العراقي، تصدير: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

– العراقي عبد الرحيم بن الحسين: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح, ط 1, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت– 1991م.

– الغماري: تسهيل المدرج إلى المدرج, دار البصائر,دمشق–1982م.

– المرغيناني أبو الحسن علي بن أبي بكر: الهداية شرح بداية المبتدي: مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر–1936م.

– المنذري: معالم السنن، ضمن مختصر سنن أبي داود، والخطابي ابن سليمان: معالم السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفضي، دار المعرفة، بيروت.

– النسائي: السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البلداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت–1991م.

– النسائي: سنن النسائي، ط2، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة مكتبة المطبوعات حلب – 1986م.

– شاكر أحمد محمد: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:للحافظ ابن كثير، ط 2، دار الفكر– 1997م.

– عتر نور الدين: منهج النقد في علوم الحديث،ط3–1997م، دار الفكر المعاصر، بيروت.

– مصطفى إبراهيم والزيات أحمد حسن وعبد القادر حامد والنجار محمد علي: المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي– بيروت.